



توازن القوى والتنافس الأمريكي الصيني - الحرب الأوكرانية دراسة حالة

Balance of Power and US-China Rivalry - The Ukrainian War as a Case Study

أ.م.د. رائد ارحيم محمد

كلية الآداب/ جامعة القادسية

Asst Prof Dr Raed Rahim Mohammed

Faculty of Arts/ University of Al-Qadisiyah

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i174\(A\).17668](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i174(A).17668)

الملخص:

يسعى البحث لمقاربة التنافس الصيني الأمريكي وذلك بالوقوف على طبيعة هذا التنافس وبحث مستوياته وأثره في توازن القوى الدولية واستقرار النظام الدولي، وتحدد مسار البحث بدراسة الحرب الأوكرانية الروسية كنموذج عملي تطبيقي للتنافس الصيني الأمريكي في الصعيد الدولي وأثر ذلك على إعادة ترتيب القوى بين الدول. ومن ثم تدور إشكالية الدراسة حول سؤال رئيسي مؤداه: ما هي مستويات ومؤشرات وميكانيزم التنافس الصيني الأمريكي في النظام الدولي؟ وما تأثير هذا التنافس على استقرار النظام الدولي؟ وكيف يمكن مقاربة هذا التنافس من خلال حرب روسيا على أوكرانيا؟. وجاءت الأزمة الروسية الأوكرانية كاشفة لطبيعة التنافس الحذر القائم بين الصين والولايات المتحدة وسعى كل طرف لاستثمار الأزمة لصالحه، فبينما سعت الصين إلى تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر، حاولت الولايات المتحدة مواجهة التمدد الصيني ومواجهة روسيا بحشد الدعم الأوربي المالي والاستخباراتي واللوجستي وكذلك العسكري لأوكرانيا عبر الناتو.

الكلمات المفتاحية: توازن القوى، النظام الدولي، الصعود الصيني، الهيمنة الأمريكية، الحرب الأوكرانية.

Abstract:





This research paper seeks to approach the Sino–American competition by examining the nature of this competition and examining its levels and impact on the balance of international power and the stability of the international system. power between states. Hence, the problematic of the study revolves around a main question: What are the levels, indicators, and mechanisms of Chinese–American competition in the international system? What is the impact of this competition on the stability of the international system? How can this competition be approached through Russia's war on Ukraine? The study concluded that there is a cautious competition between China and the United States, and the escalation of tension between the United States of America, China, and other countries will threaten international collective security, which reinforces the direction of re–consideration of international law and international organizations in maintaining international peace and security. In this way, the Russian–Ukrainian crisis revealed the nature of the cautious competition existing between China and the United States, and each party sought to invest the crisis in its favor and maximize the structure of its benefits, while China sought to fortify its international position, strengthen its alliances, and lay the foundations for a new international order in which it would have a greater contribution in





managing the international scene. The United States tried to confront Chinese expansion and confront Russia by mobilizing European financial, intelligence, logistical, and military support for Ukraine through NATO.

Keywords: Balance of power, international order, Chinese rise, American hegemony, Ukrainian war.

المقدمة:

شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون تجازبات وتوترات في العلاقات الصينية الأمريكية وبينما أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تفوق استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية حيث جمعت بين امتلاك القدرات بشتى أوجهها والقدرة على التأثير والهيمنة على النظام الدولي، كانت هناك دول أخرى تبحث عن تحصيل مزيد من القوة والسعي لتغيير الوضع القائم على الهيمنة الأمريكية إلى وضع جديد ينذر إلى عالم أقرب ما يكون للتعددية القطبية، ومن تلك الدول الصاعدة الصين والتي أضحت منافس قوى للولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وصولاً للأمن السبيراني.

والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين شأن أي تنافس يتغير بصورة درامتيكية ويشهد تنوعات وتجازبات وتوترات أحياناً وأحياناً أخرى يشهد تعاون، بحسب السياقات والأطر الدولية والأحداث وتطورات الأزمات والكوارث العالمية شأن وباء كورونا أو حتى التقلبات المناخية، إلا أن طابع الصراع كان هو الأبرز، فبينما تحاول الولايات المتحدة التثبيت بالنظام والمقاومة للتغيير تسعى الصين شأن قوى دولية أخرى باتت لها ثقل في النظام الدولي لتغيير الوضع وإعادة ترتيب توازن النظام الدولي وإزاحة الولايات المتحدة كطرف مسيطر من موقع الصدارة لتحل مكانه وتحصل على المزايا التي كانت محرومة منها.





وتحاول الدراسة الوقوف على طبيعة هذا التنافس الصيني الأمريكي، وبحث مستويات هذا التنافس وأثره في توازن القوى الدولية واستقرار النظام الدولي، وتعمد إلى دراسة التنافس الصيني الأمريكي في الحرب الأوكرانية الروسية كنموذج عملي تطبيقي للتنافس الصيني الأمريكي في الصعيد الدولي وأثر ذلك على توزيع وإعادة ترتيب القوة بين الدول.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراستنا كونها تقع في إطار الدراسات المهمة بالعلاقات الدولية والتنافس الدولي بشكل عام ومحاولة معرفة شكل التنافس الدولي -خاصة بين كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال مقارنة التحركات الصينية الأمريكية في الأزمة الروسية الأوكرانية لبحث أثر هذا التنافس على استقرار النظام الدولي، حيث أنه على الأغلب وعلى المدى الطويل، لن يمر هذا التنافس دون تغيير ما في هيكل النظام والمعايير الحاكمة له، فهناك توازن قوة ما قادم؛ فصعود الصين واقع وحقيقة تتأكد مع الوقت، وهذا سيعطيها سلطةً في تشكيل بعض قواعد النظام، أو على الأقل رفض بعضها؛ الأمر الذي سيفضي إلى تأثير أكبر للبلدين في تبني معايير جديدة، مع منح دولٍ أخرى بعض الامتيازات من أجل الحفاظ على امتثالهم، ولا شك أن ظهور قطب جديد كالصين وروسيا بدرجة أقل، يمنح البلدان الأخرى خيارات أكبر مما كانت عليه في حقبة القطب الواحد.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول سؤال رئيس مؤداه: ما هي مستويات ومؤشرات وميكانيزم التنافس الصيني الأمريكي في النظام الدولي؟ وما تأثير هذا التنافس على استقرار النظام الدولي؟ وكيف يمكن مقارنة هذا التنافس من خلال حرب روسيا على أوكرانيا؟ ومعالجة هذه الإشكالية تفرض علينا أطر ثلاثة ينبغي التحرك فيها لإنجاز هذه المهمة البحثية ومقاربة موضوع البحث:





الإطار الأول "نظري" معني بتفسير التنافس الصيني الأمريكي، ومقاربة الصعود الصيني، اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وهو ما يفرض مناقشة تساؤلات مهمة حول تأثير هذا الصعود على مستقبل وشكل النظام العالمي الأقرب إلى الأحادي القطبية في شكله الراهن. ومع افتراض أن هذا الصعود سينتهي إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، فسيظل هناك سؤال مهم آخر حول آليات هذا الانتقال، وهل سيرتبط بحدوث صدام عسكري حتمي بين الولايات المتحدة والصين؟ أم يمكن أن يحدث ذلك باعتباره أمراً واقعاً من دون وقوع هذا الصدام؟

الإطار الثاني "إجرائي" حيث نحاول فيها مقارنة التنافس الصيني الأمريكي على مختلف الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية.

أما الإطار الثالث فهو "عملي/تطبيقي" نتناول فيها التنافس الصيني الأمريكي في الحرب الأوكرانية الروسية والدور الذي تلعبه الصين في هذه الحرب وهيكل المنافع والمصالح التي توطر التفاعل الصيني مع مجريات وتطورات الأزمة الأوكرانية الروسية وموقف الولايات المتحدة حيال تلك التحركات الصينية وأثر هذا التنافس على البيئة الدولية.

وسوف تفرد الدراسة لكل واحد من هذه الأطر مبحث مستقل، ومن ثم تتوزع عناصر البحث

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

يسعى هذا المبحث إلى مقارنة التنافس الصيني الأمريكي على المستوى النظري والتطبيقي، ومحاولة تقديم تفسيرات للصعود الصيني وميكانيزم تنافسه مع الولايات المتحدة الأمريكية من داخل حقل نظريات العلاقات الدولية المعنية بدراسة شروط الانتقال وآلياته داخل النظام العالمي. وإذا كانت ثمة نظريات عدة لدراسة هذا التحول، فإن دراستنا تعتمد على نظرية "تحول القوة"، كإطار تفسيري لدراسة التنافس الصيني الأمريكي وتوازن القوى في النظام الدولي ويرجع اختيار الدراسة لهذه النظرية إلى تماسك مقولاتهما بشكل كبير حتى الآن، بالإضافة إلى اعتمادهما مداخل مختلفة ومتميزة لفهم عملية الانتقال داخل النظام





العالمي؛ ما يسمح بتقديم أطر تفسيرية وإجابات منهجية و متماسكة نسبياً. وثمة حاجة نظرية مبدئية يفرضها البحث تتمثل في بحث مفهوم ودلالة التنافس في نظريات العلاقات الدولية. ومن ثم يتوزع هذا المبحث على مطلبين على النحو التالي:

- مفهوم التنافس الدولي في ضوء نظريات العلاقات الدولية.

- نظرية تحول القوة كإطار تفسيري للعلاقات التنافسية الصينية الأمريكية

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية:

هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي ينشأ لوجود الاختلافات في المجتمع الدولي وهي اختلافات تتضخم و تأخذ صورة الصراع إذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس و قد يشمل التنافس مجالاً محدداً و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي و السياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجياً أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منهما. كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع و تأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي. أيضاً يعرف التنافس على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة. كما يعرف على أنه موقف معين يكون لكل من المتفاعلين فيه علماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.¹

وثمة تداخل قد يحدث بين مفهوم التنافس والعديد من المفاهيم على غرار الصراع و الأزمة والحرب و النزاع و التوتر، وربما أدى هذا التداخل في كثير من الأحيان إلى صعوبة تحديد العلاقة فيما بينها،





وإستعمال هذه المفاهيم أحيانًا كمرادفات لمفهوم التنافس، فما أوجه الشبه والاختلاف بين مفهوم التنافس وتلك المفاهيم.

ربما المصطلح الأقرب و الأكثر تداخلا مع مصطلح التنافس هو مفهوم الصراع، وهو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبلية أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر - تتخبط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.^٢ وهناك من يعرف الصراع على أنه صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل و قد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا،^٣ كما يعرف الصراع على أنه تنازع للإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول و في قراراتها و أهدافها و تطلعاتها و في مواردها و إمكاناتها مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات أو إنتاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق وبالرغم من ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة.^٤ ويذهب بعض الباحثين إلى إعتبار الصراع على أنه تنافس مثل "لويس كوسر" الذي عرف الصراع على أنه: تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم.^٥ وهناك بعض الاتجاهات التي تنصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع بإعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات و أنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول أهداف غير متوافقة، ووفقًا لهذا التوجه فإن الصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو أكثر حول ظاهرة ما.^٦ وقد يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين و تعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم، و





الصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف، و قد يكون مستمرا أو منقطعاً، أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة ، و قد يكون قابلاً للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف.^٧

كما قد يتداخل مفهوم التنافس مع مفهوم "النزاع"، وبينما تتعدد التعاريف والدلالات التي تطرح لمفهوم النزاع*، فإن هناك من يميز بين تصورين للنزاع: تصور "موضوعي" يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحققها الأطراف الأخرى. وتصور "ذاتي": يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكاً مشوهاً وخاطئاً لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية. أي أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على إعتبارات واقعية ومدركة من طرف للأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها. في حين يصبح النزاع ذاتياً إذا ما اعتمد في فهم و تفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف وليس لما هو موجود و مدرك حقيقة على أرض الواقع.^٨

ومن ثم يمكن تقديم تعريف للنزاع وفقاً لما سبق على أنه: تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد والاستخدام الفعلي لوسائل الضغط و مستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية.^٩

وإذا كانت الحرب أكثر صور العنف ذيوعا و شهرة في الصراعات الدولية منذ القدم، حيث عرفها البعض بأنها: "الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح لحسم التناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفاً".^{١٠} فإنها بالضرورة تختلف عن التنافس حيث أن الحرب هي الحالة التي تستخدم فيها الدول القوة المسلحة لتحقيق أهدافها ومصالحها، أما التنافس فهو يحدث نتيجة الاختلافات و التناقضات بين أهداف الدول ومصالحها وهو لا يأخذ بالضرورة شكل المواجهة المسلحة، حيث تتعدد أشكاله و مظاهره كأن يكون سياسياً أو اقتصادياً أو تقنياً، و تتعدد وسائله مثل التهديد و التحالف و ممارسة الضغوط الدبلوماسية و التحريض.





كما أن التنافس يختلف عن التوتر، فيعرف التوتر على أنه حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات و الأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب) إذا لم يتم إحتوائه بالطرق السلمية، و عموما أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.^{١١} و يعرفه عبد العزيز جراد بإعتباره أول مرحلة للنزاع و بأنه "حالة شيء يهدد بالقطيعة".^{١٢}

وبناءً على ما سبق نصل إلى أنه ثمة تداخل مفاهيمي بين التنافس و مفاهيم أخرى خاصة مفهوم الصراع، حيث نجد أن العديد من المفكرين يجمعون بين مفهومي الصراع و التنافس في مفهوم واحد في مجال العلاقات الدولية على الرغم من أن التنافس (بنظرنا) يعد مفهوم مختلف إلى حد كبير عن الصراع حيث يعتبر مرحلة ضمن مراحل الصراع، الذي قد يبدأ كتنافس حول مصالح معينة خاصة في المجال الاقتصادي و الجيوبوليتيكي و قد يتطور الوضع مع تضارب الأهداف و تشابك المصالح إلى توتر ثم أزمة ثم صراع مع احتمال تفجر الأوضاع واندلاع الحرب.

المطلب الثاني: منظور تحول القوة كإطار تفسيري للتنافس الأمريكي الصيني
السؤال المركزي الذي يمكن مناقشته في هذا الصدد يتمثل في: كيف يمكن توظيف نظرية تحول القوة كإطار تفسيري للتنافس الصيني الأمريكي وفهم منطق توازن القوى في النظام الدولي؟
يشير مفهوم تحول القوة إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد تحصيل مصادر قوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلاً نسبياً أو تقريبياً للقوة بينهما.^{١٣}

ويحيل منظور تحول القوة الذي يستهدف احتواء منظور الهيمنة إلى بيان ترتيب الدول وتحديد مراكزها في المجال الدولي، والدور المحوري للقوة كمعيار أساسي لذلك الترتيب. وقد قدم "أورغانسكي" تقسيماً للدول





اعتمد فيه على معياري "القوة" و "الرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية" ومن ثم صنف دول العالم إلى أربع فئات:^{١٤}

- الدول القوة الراضية: وتضم الدول المسيطرة رفقة القوى الكبرى المتحالفة معها في مجالات التنافس الدولي، وتعتبر الدولة المسيطرة الطرف الأكثر رضا عن النظام الدولي السائد لهذا تحرص على المحافظة عليه.

- الدول القوة غير الراضية: وتتمثل في الدول التي تعتقد بوجود فجوة بين أمكانياتها من القوة المتاحة وبين ما تجنيه من نفوذ وتأثير في النظام الدولي السائد، لذا فهي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي السائد إلى وضع جديد يمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها.

- الدول الضعيفة غير الراضية: وهي الدول التي تشعر بالإجحاف في ظل سيطرة الدول الأقوى، وهي تتطلع لتغيير النظام الدولي السائد بالارتباط بقوة كبرى غير قانعة على أمل تحسين مكانتها إذا ما تغيرت البيئة الدولية، ومن ثم فهذه الدول تشكل عامل لعدم الاستقرار في النظام الدولي لكن تأثيرها يظل نسبي مرهون بتغيرات معينة في النظام الدولي .

- الدول الضعيفة الراضية: وهي الدول المتوسطة والصغيرة نسبياً في المجتمع الدولي والتي لديها إمكانات محدودة، وهي بطبيعة وضعها مسالمة ولديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد الذي يوفر لها مزايا قد يكون من المتعذر الحصول عليها في وضع دولي آخر.

ومن الملاحظ في المجال الدولي أن الشد والجذب وحالة التوتر التي يتعرض لها النظام الدولي، تتقاسمه مجموعتان ، وتتمثل أولهما في القوى المتشبثة بالنظام والمقاومة للتغيير، أما الأخرى فتتمثل في تلك القوى التي تحس بأن لديها من القوة ما يمكنها من تغيير الوضع وتحقيق التوازن أو إزاحة الطرف المسيطر من موقع الصدارة لتحل مكانة وتحصل على المزايا التي كانت محرومة منها وتتمثل هذه الفئة بالدرجة الأولى في الدول القوية غير الراضية.^{١٥}





والملاحظ أن البناء على فكرة "الرضا" و"عدم الرضا"، إنما يؤكد على واقعية السلوكيات الدولية على اعتبار أنها تعكس حقيقة النظام الدولي الذي تتعارض فيه إرادات الدول.^{١٦} كما يبدو أن تلك المقولات التي قدمها "أورغانسكي" حول نظرية تحول القوة لا تزال صالحة للاختبار ولديها قدرة تفسيرية وتنبؤية عالية، ووفقاً لهذه النظرية فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية غير الراضية هي من تتسبب في عدم الاستقرار في النظام الدولي، لأن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، وتتصور أنها تمتلك قوة تؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، وفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود الذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى. وانطلاقاً من هذا التفسير فمن الطبيعي أن يظهر المنافسون من الفئة الثانية الذين يسعون لتغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي جديد يحقق مصالحهم، وهذا ما تحقق وفق الخبرة التاريخية في شأن ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وربما يمكن تحقيقه في الوقت الحالي في شأن الصين. وفي هذا الإطار ظهر بعد الحرب الباردة اتجاهها يطرح تغيير نمط التوزنات الدولية ويستند هذا الطرح إلى نظرية مفادها وجود دورة انتقالية منهجية للقوة وتحول القوة من شأنها أن تقضي إلى مرحلة من التوازن بالتركيز على القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام.^{١٧}

وحسب نظرية تحول القوة فإن الدولة العظمى بدلاً من أن تمارس السيطرة على مسار التفاعلات داخل المنظومة فهي تؤدي دور القيادة بالشراكة مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية أو الدخول في تفاعلات القضايا الدولية بقدراتها أو المشاركة في إدارة القوة والتفاعلات وهذا يتطلب تفاهت بين هذه القوى على طبيعة القواعد وليس فرضها من قبل هذه القوة.^{١٨}

المبحث الثاني: التنافس الصيني الأمريكي: مقوماته ومؤشراته وأصعدته:

ثمة معطيات عدة تؤشر على الصعود الصيني دفعت بعض المراقبين إلى القول إن الصين ستكون الحاكم الفعلي للعالم قريباً، وإنها ستحل محل الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة خلال العقد





القادمين، وتتنوع تلك المعطيات ما بين الاقتصادي ممثل في معدلات النمو والطفرة الاقتصادية التي حققتها الصين، إذ من المتوقع حال استمرت معدلات النمو في البلدين علي وتيرتها الحالية، أن تزيح الصين الولايات المتحدة عن قمة النظام الاقتصادي الدولي في غضون عقدين من الزمن علي أقصي التقديرات. ومن جهة أخرى، يميل الميزان التجاري بين واشنطن وبكين لمصلحة الأخيرة بصورة كبيرة، مما مكنها من تملك الكثير من الأصول في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، كما أصبحت الصين أيضا في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة. ومن الناحية العسكرية، صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال تمتلك أفضلية عسكرية كبيرة علي الصين، إلا أنه من الصحيح أيضا أن الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة. يضاف إلي ذلك النمو المتزايد أيضا في قدرات الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية، حيث قامت الصين في نوفمبر ٢٠١١ بإطلاق سفينة الفضاء "شينجو-٨"، وذلك في إطار استكمال برنامجها الفضائي الذي يعد من أبرز البرامج الفضائية تقدما في آسيا، وهو ما حدا بالولايات المتحدة للاعتراف بالصين كبلد رئيسي في مجال الفضاء، هذا فضلا عما تمتلكه الصين من مؤشرات صعود سياسية وجيوستراتيجية وكذا ثقافية.

ومن ثم فراهان البحث في هذا الجزء الوقوف على أهم المقومات التي تمتلكها الصين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وأهم المؤشرات الدالة على مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والسياسية، وأهم الأسباب التي تقود تلك المنافسة والتي ربما توجب الصراع بينهما وأهم الأبعاد والمستويات التي يتم المنافسة فيها.

المطلب الأول: المقومات الصينية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية:

تمتلك حكومة الصين الشعبية العديد من مقومات القوة والقدرة على توظيفها التي أدت الى ظهورها كقوة فاعلة كبرى في النظام الدولي من خلال ملاحظة دورها الفاعل في مجالها الإقليمي وعلى المستوى الدولي، وهذا بالطبع يدفع بالتخوف الاستراتيجي الأمريكي من الصين ويحفزها -اي الولايات المتحدة





الأمريكية - الى عمل العديد من الاستراتيجيات التي تساعد على احتواء الصين وتحجيم دورها الفاعل. فالصين تحتل مركز الصدارة فتعد الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية، والأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي ، وتمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمياً من حيث القوة الشرائية وتمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط (تكنولوجية) وقوات مسلحة وقدرته على حرب العصابات ، ولديها ثاني أكبر ميزانية معلنه للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، والرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتمتلك موقعاً استراتيجياً يربط شرق اسيا بشرق أوروبا ، هذا الى جانب كونها القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية^{١٩}. وفي هذا السياق يمكن رصد عدد من المؤشرات الاستراتيجية التي أدت لبروز الصين كدولة قوية ولديها قدرة على منافسة أمريكا

أولاً مؤشرات القوة الاقتصادية الصينية:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تمنح للصين مكانة دولية وازنة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي منها ما يلي:

- تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٩ ٦,١١ و ١١ % سنوياً، وهو أكبر معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة ٣,٨ %^{٢٠}.

- تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٩ حوالي ١٤,٣٤ تريليون دولار.^{٢١}

- تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي ٢٥٠ مليار دولار.^{٢٢}





- الصين أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت ٧٥٨ مليار دولار بين ٢٠١٠-٢٠١٩.^{٢٣}
- الصين هي القوة العالمية الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ ٣,٢٢ ترليون دولار أمريكي.^{٢٤}
- تملك الصين ما يقارب ١,١٢ ترليون دولار من سندات الخزنة الأمريكية، حيث تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي، مما يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقا لمعايير حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية "مقابل" الدولار".^{٢٥}
- تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم، حيث تبلغ حصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي حوالي ٣٠ %، وهي مرشحة للارتفاع، كما أن ١١,٤ % من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.^{٢٦}
- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، فحسب بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، بلغت الواردات الأمريكية من الصين نحو ٥٤٠ مليار دولار في ٢٠١٨.^{٢٧}
- ولاشك أن تلك المؤشرات السابقة تبدو ضخمة ومخيفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ان القوة الاقتصادية تعتبر دائما الخطوة الاساسية لإيجاد مكانة دولية متكافئة تهدد الهيمنة والمكانة الامريكية. لكن على الجانب الآخر لا يمكن تجاهل الكثير من التحديات التي ربما تعرقل الصعود الصيني إلي قمة السلطة العالمية. حيث يؤكد عدد من الخبراء أن الصين أصبحت تعاني علامات الخطر والانحطاط المتمثلة عموما في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والفساد الذي ضرب صفوف الدولة والحزب الشيوعي الصيني. ووصلت الأمور إلي حد أن قادة الحزب رأوا أخيرا أن "النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب"، مشيرين إلي أن "الفساد بات ينتشر في جسم الحزب والدولة كفيروس مؤذ، وأن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط سلطة الدولة والحزب.
- ثانياً مؤشرات القوة العسكرية الصينية:





ان بلوغ الصين مراحل متقدمة في النهوض باقتصادها، جعل اهتمامها يتحول الى زيادة مؤشرات قوتها العسكرية، لان المكانة الاقتصادية للدول يجب ان تدعم بقوة عسكرية مكافئة،^{٢٨} وفي هذا السياق يمكن رصد عدد من المؤشرات التي تدعم الطرح السابق يمكن استقراء الارقام التالية:

- تنامي الميزانية العسكرية السنوية حيث ارتفعت بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٨ من ٧٧ مليار دولار أمريكي إلى ١٧٠ مليار دولار أمريكي. ويعتقد أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح الصيني لا تعكس واقعها الحقيقي، حيث أنها لا تتضمن الإمدادات العسكرية كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية، وهو أمر يسهم في حدة التخوف من التطلعات الصينية.^{٢٩}

- تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث تعداد قوات الجيش النظامي بنحو ٢,٣ مليون جندي قيد الخدمة.^{٣٠}

- الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقرير لمعهد "ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام".^{٣١}

- الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار ، وهي القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.^{٣٢}

تؤكد الإحصائيات السابقة، إن العقيدة العسكرية الصينية قد حدث فيها تحولاً جذرياً من حيث مبادئها، فلم تقتصر فقط على تأمين المجال الاقليمي بل تعدت الى تعزيز المكانة العالمية والاقليمية للصين بالإضافة الى تنمية القدرة على التهديد واستخدام القوة.

ثالثاً: المؤشرات السياسية والجيواستراتيجية للصين: -

الصين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في السياسات الدولية ويكسبها قدراً من النفوذ في عدد كبير من دول العالم تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من





حيث المساحة ، وموقعها إستراتيجي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، مما يجعلها تتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.^{٣٣}

كما أن طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية وإضفاء صفة القومية على توجهاتها الخارجية، يجعلها تتميز بخاصية أولوية النظام على الحرية السياسية ، والواجب على الحق، و المصلحة الجماعية على الفردية مما يضيفي الاستقرار في النظام السياسي الصيني.^{٣٤} أما على صعيد العلاقات الخارجية، فقد استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي بفضل سياستها المرنة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول بل رغم أنها دائمة العضوية في مجلس الأمن، إلا أنها نادرا ما تستخدم حق الفيتو، وتفضل أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.

رابعاً: المؤشرات القيمية والحضارية للصين:

إن الدعامة الأساسية للقوة الصينية مستمدة عن المفاهيم الأساسية للثقافة الكونفوشيوسية وفي مقدمة هذه المفاهيم: تقديس قيمة العمل الجماعي ومفهوم الجماعة. الانفتاح على الآخر وفق مبادئ من قبيل: "ليخدم كل ما هو عالمي ما هو صيني"، "التناقض هو جوهر الوجود، تأثيرا على الاختلاف بين الثقافات والحضارات"... وغيرها من القناعات والمبادئ التي استطاعت الصين من خلالها ان توجد شبكة علاقات عالمية أساسها المصلحة، بعيدا عن الاختلافات السياسية والعقائدية فتمتد العلاقات الصينية الى : افريقيا والدول العربية والاسلامية وحتى امريكا اللاتينية، تمهدا وتعد الطريق لها منطلق خدمة المصلحة المتبادلة.^{٣٥}

وقد حذر جوزيف ناي من أن صعود القوة الناعمة للصين - على حساب نظيرتها الأمريكية - هو أمر يحتاج إلى وقفة جادة وخطيرة، فعناصر القوة الصينية لا تقتصر على تلك المتعلقة بالقوة الصلبة، وإنما تتزايد قوتها الناعمة بشكل مستمر، فالحضور الصيني الدائم على الساحة الإقليمية والدولية يركز على





أساس من سرعة التنامي الاقتصادي، والاندماج المطرد في الاقتصاد العالمي، وكذلك الدور السياسي الذي تلعبه الصين في النسق الدولي، إضافة إلى التواجد الثقافي المكثف على المسرح الدولي.^{٣٦} وتبنت الصين نظرية القوة الناعمة؛ في مجابهة الحرب الثقافية الناعمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها لضرب الصين من الداخل، وتفكيك هويتها الثقافية وتفكيك مكوناتها القومية، حيث أنشأت شركة جوجل العالمية بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية مواقع بمختلف اللهجات القومية الصينية، كما اشترت شركة والت ديزني الأمريكية مساحات ضخمة في أبرز المدن الصينية كشنغهاي؛ ولذلك، بموجب مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد عام ٢٠١١، سحبت الصين ٨٨ برنامجاً تلفزيونياً أميركياً وغريباً كان يبث عبر شاشات وشبكات التلفزيون الصيني، متبينةً "استراتيجية المواجهة الثقافية والسياسية" و"استراتيجية الاستثمار في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والثقافي والإعلامي والتعليمي والاتصالي، خاصةً الإنترنت"،^{٣٧} إذن، بالاعتماد على القوة الناعمة؛ تستخدم الدولة الصينية مبادرة الحزام والطريق ضمن أساليبها الدعائية للترويج للتنمية المشتركة كما تزعم، إذ تستخدمها الصين لتروج لنفسها بشكل كبير، فدائمًا ما تروج الصين، من خلال أدواتها الدعائية، لرغبتها وسعيها في انتهاج استراتيجية الفائز - الفائز "Win-Win Cooperation" بعيداً عن المعادلة الصفرية Zero-sum game، كأحد ركائز قوتها الناعمة.

كما نصت وثيقة "الأمن الثقافي الوطني" التي أقرتها قيادة الحزب الشيوعي الصيني على وجوب مواجهة التحديات الثقافية والإيديولوجية دولياً، والتي ازدادت تعقيداً، وهو ما يفرض تعزيز القوة الثقافية الصينية، واعتماد مبدأ التنمية الثقافية وعملية الإصلاح الثقافي؛ ومن ثم أقدمت الصين على إجراءات لتحسين شبكة الإنترنت الصينية من التلاعب والاختراق، لأن هدف الأعداء هو إضعاف الصين وتفتيتها وتقسيمها - وفق تصريح الرئيس الصيني هوجنتاو-، وانتشرت في الصحافة الصينية مفردات على غرار





"القوة الناعمة" و"الحرب الناعمة"، و"سباق التسلح الناعم"، ما يدل على إدراك القيادة الصينية لحجم المخاطر المحدقة بجبهتها الثقافية والسياسية الناعمة.^{٣٨}

المطلب الثاني: أسباب التنافس الصيني الأمريكي

لا شك أن الصعود الصيني خلق واقعا جديدا اضطر معه أن تبحث الصين عن المكانة الدولية التي توافق هذا الصعود، مما أدى إلى تضارب المصالح بين الولايات المتحدة والصين، فالولايات المتحدة تتحدث دوليا وفق إستراتيجية تمكنها من مواصلة السيطرة على النظام الدولي، أما الصين فتمتلك إستراتيجية تمكنها من الانتشار دوليا، ومن ثم فالحركية الاستراتيجية للدولتين جعلت مصالحهما تتصادم في العديد من النقاط والمحاور الإستراتيجية، وأخذت الفجوة بينهما تتسع وإن ظلت تخفي في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي فبينما تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على صيغته الحالية التي تمنحها الأفضلية، تسعى الصين تغيير قواعده، وتتأكد هذه الصورة من خلال ما تبينه الحسابات الأمريكية والصينية المتناقضة على النحو التالي:

أولاً: الحسابات الأمريكية: تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من فرضية أن الصين تمثل التحدي الجيوسياسي الأبرز إليها كونها تريد نظاماً دولياً يتماشى مع مفهومها للقوة مفاده الحق هو القوة والفائز يحصل على كل شيء، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن عالماً قائماً على هذه الأسس سيكون أكثر عنفاً وغير مستقر، خاصة وأن الصين التي تتضاعف قوتها الشاملة بسرعة كبيرة، وهي تشكل تهديداً جيوسراتيجياً لأمريكا بصفقتها القوة العظمى المهيمنة. ورغم أن الصين أشارت إلى أنها تحبذ إعادة ضبط العلاقات التعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه الأخيرة ترى في ذلك فخاً لتثبيطها لمواجهة المنافسة الصينية مقابل طموحات تعاون لن تتحقق فعلاً. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يمكن الحديث عن إعادة ضبط العلاقات مع الصين إذا كانت الصين ستمضي في سعيها لتحقيق تفوق تكنولوجي، والاستمرار في ممارسة سياسات اقتصادية إكراهية على أستراليا، وإبقاء ضغوطها على تايوان،





وتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتهديد جيرانها. لهذا ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأولوية هي لإطلاق سياسات مشتركة مع حلفائها ضد الصين.

ثانياً: الحسابات الصينية: ترى الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إجهاد نفوذها المتنامي، وتقييد صعودها عبر محاصرتها بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند، وهو ما يجعلها في بيئة عالمية معادية على نحو متزايد، غير أن الصين تعتقد بحكم تحولات القوة التي تتم في صالحها أنها قادرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية. وبناء عليه، فإن الصين ترفض قواعد النظام الدولي القائم الذي يخدم أفضليات الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية يضمن الإنصاف والعدالة والاحترام المتبادل.³⁹

ثالثاً : تهديد المصالح النفطية الصينية

أصبحت الصين التي رشحها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام ٢٠٠٠، على أنها المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، إضافة إلى كونها ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث بلغ استهلاكها للنفط عام ٢٠٠٤ حوالي ٧ ملايين برميل يومياً، ومن المتوقع أن يرتفع عام ٢٠١٤، إلى أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً. وقد لفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين، إلى أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق، لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظراً لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها، عوضاً عن الاستثمار، وإتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية. واستشهد التقرير بالسودان كمثال حي للاستراتيجيات التي تتبعها الصين في القارة، والقائمة على سياسة التعامل وفق " حزمة متكاملة " تشمل التمويل، والخبرة التقنية إلى جانب النفوذ لحماية الدولة المضيفة في المحافل الدولية. فالصين تسيطر على شريحة لا يستهان بها من حقوق استغلال النفط في السودان، حيث يفوق إجمالي استثماراتها أربعة مليارات دولار.





وقد نبه السيناتور الأمريكي الديمقراطي جوزيف لبيرمان، إلى هذا الأمر، وذلك في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية، تحت عنوان: "سياسات الطاقة الأمريكية الصينية: خيار التعاون أو التصادم"، حيث ألمح إلى أن المنافسة الشرسة بين القطبين على الطاقة، ربما تكون أحد أكبر المخاطر التي قد تؤدي إلى مواجهة محتملة بين الطرفين في المستقبل المنظور. وطالب السيناتور، العضو في مجلس الأمن القومي والشؤون الحكومية بمجلس النواب أمريكا والصين باعتبارهما أكبر المستهلكين للنفط، وبكون الصين تسيطر على شريحة مهمة من حقول النفط في السودان، وتستورد ٧ في المائة من حاجياتها من النفط من هناك، وأن الاستثمارات الصينية تصل إلى نحو ٤ مليارات دولار.

وفي ذات السياق، أكد الخبير في المجال النفطي من منظمة أو كسفام، غاري فليتشير، أن اهتمامات الصين بثروات القارة الإفريقية الطبيعية، يرقبها عن كثب خبراء وصناع القرار في واشنطن، وأنها من المحتمل أن تشكل مصدرا للصدام في العلاقات الثنائية بين القطبين، على أن هذا الصدام سيقصر على الساحة التجارية. وأكد غاري في حديثه، أن حزم المساعدات المالية والقروض لها اعتبارات حاسمة في تحديد إلى أي المعسكرات ستتجه تراخيص حقوق التنقيب في السباق القائم، مشيرا إلى أن مفعول استراتيجية الصين فيما يتعلق بموارد إفريقيا الطبيعية، التي تمزج بين التجارة والدبلوماسية هي الأكثر تأثيرا.

ويجمع مراقبون أن الصين التي تستورد قرابة ٣٠ في المائة من حاجياتها من النفط الخام من أفريقيا، لعبت أوراقها بحنكة وذكاء أمام الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام سلاح القروض دون تبعات (no string attached loans)، التي ساعدت بعض دول القارة في الابتعاد قليلا عن إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشروطهما المجحفة.^{٤٠}

المبحث الثالث: التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الروسية الأوكرانية:





ربما تُعد الأزمة الروسية- الأوكرانية الراهنة، التي انتهت بدخول القوات الروسية حدود أوكرانيا في ٢٤ فبراير الجاري (٢٠٢٢)، وتدمير البنية التحتية العسكرية الأوكرانية، هي الأهم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، سواء لجهة المسرح الذي تجري فيه الأزمة، بالنظر لما تمثله أوكرانيا من "منطقة تماس" بين روسيا وأوروبا، بما يحمله ذلك من استحضار مسرح الحرب الباردة، حيث مثلت أوروبا الشرقية أحد أهم مسارح هذه الحرب بين المعسكرين الشرقي، بقيادة الاتحاد السوفيتي وحلف "وارسو"، والغربي بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، أو لجهة طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام العالمي، من حيث عمق وسرعة التحولات الجارية في موازين القوى، وصعود قوتين مهمتين، هما الصين وروسيا، وتزايد التنسيق بينهما بشأن حالة النظام العالمي الراهن والسعي إلى بناء نظام متعدد الأقطاب، أو لجهة طبيعة الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمة، بدءاً من الأداة الإعلامية، وانتهاءً بالأداة العسكرية، ومروراً بالأداة الاقتصادية.

وقد مثلت تلك الأزمة تطور دراماتيكي لتوازن القوى في المسرح الدولي، فبينما شهدت العلاقات الصينية الروسية عدداً من التقلبات ما بين التحالف والتنافس والنزاعات المحدودة، إلا أن تلك العلاقة شهدت مؤخراً تطوراً متتامياً على المستوى الاقتصادي والتنموي بدرجة متزايدة، والسياسي والعسكري بدرجة أقل، حيث بدأ اتجاه الصين وروسيا للتقارب في ظل ازدياد التوتر في العلاقة ما بين كلا الدولتين والغرب وأمريكا. كما شهدت العلاقة الروسية الصينية تضامناً ملحوظاً على الصعيد الدولي، لاسيما في مجلس الأمن، خاصة في مواجهة سياسة العقوبات الغربية والرغبة في الحد من تأثير التفرد الأميركي بقيادة العالم، فهناك خلافات بين روسيا وأوكرانيا، وخلافات الصين وتايوان وهونج كونج حيث يتخذ كل منهما موقف الدعم للآخر والتصدي للتدخل الغربي والأمريكي في تلك القضايا.

وعلى الجانب الآخر ترى أمريكا إن شراكة روسيا والصين ستؤثر على قدرتها على معالجة عديد من القضايا الدولية مثل أمن شرق آسيا وأوروبا، والمرونة الديمقراطية، والدفاع عن النظام المالي العالمي.





وسوف تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة في جميع هذه المجالات في ظل تفاقم أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات بين الصين وتايوان وهونج كونج، كذلك الاتفاق بين الصين وروسيا وإقتران عدد من الدول بالتعامل بالعملة المحلية في التبادل التجاري قد يهدد قيمة الدولار بتخفيض الطلب عليه عالمياً في حالة التوسع للدول المقبلة على هذا القرار، واتجاه الصين نحو تعزيز علاقاتها في الشرق الأوسط والدول العربية المصدرة للبتروول وروسيا المصدرة للغاز الطبيعي سيقبل من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة لاسيما في ظل توجه أمريكا للاكتفاء بإنتاجها من النفط وتقليل المستورد من الدول العربية، حيث سيشكل التقارب الصيني الروسي قوة جديدة تناهض السيطرة الأمريكية.

المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة الروسية الأوكرانية

تجري الأزمة الروسية- الأوكرانية الراهنة في مرحلة شديدة الأهمية فيما يتعلق بتطور النظام العالمي. هناك تحول عميق ومتسارع في هيكل توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية، وأنماط التفاعلات الجارية بين القوى الرئيسية داخل النظام. وبشكل عام، يمكن تحديد الملامح الأساسية للمرحلة الراهنة في النظام العالمي فيما يلي:

١- تراجع الفجوة بين القوى المهيمنة على النظام العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة، ممثلة في الولايات المتحدة، من ناحية، والقوى الصاعدة داخل النظام، من ناحية أخرى، ممثلة في الصين وروسيا. التراجع في حجم هذه الفجوة يجري ليس فقط على مستوى القدرات الاقتصادية، لكنه يجري أيضاً على مستوى توزيع القدرات العسكرية وأنظمة التسليح. تراجع الفجوة بين القوى الثلاث الكبرى داخل النظام يفتح المجال للحديث- وفقاً للعديد من نظريات العلاقات الدولية خاصة داخل المدرسة الواقعية- عن قرب انتهاء النظام أحادي القطبية والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب. فالنسق الدولي في نظر الفكر التقليدي للنظرية الواقعية فوضوي ، والبيئة الدولية ينظر إليها على اعتبارها نتيجة لتوازن التفاعلات بين الدول المتنافسة على الأمن في نسق من الدول يتسم باللامركزية.^{٤١} ويؤمن الواقعيون البنويون أن الدول قد تشن الحرب





لأى سبب، مما يجعل من غير الممكن وضع نظرية تشير إلى عامل واحد كسبب رئيسي للحرب. ومما لا شك فيه أن الدول تشن الحرب لكسب القوة ولدعم أمنها إزاء الدول المنافسة. ولكن الأمن ليس دائماً العامل الحاسم في اتخاذ قرار الحرب، فالاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية تغلب أحياناً.^{٤٢} وبعيداً عن الاختلافات النظرية القائمة، وما إذا كان هذا الانتقال سيتم عبر مواجهات عسكرية مباشرة بين هذه القوى، أو عبر مواجهات غير مباشرة، لكن الثابت أن سلسلة من الأزمات الإقليمية تلعب دوراً في "تسريع هذا الانتقال"، كما تكون في بعض الحالات "كاشفة" عن حدوث هذا الانتقال. هناك أمثلة عديدة في هذا الشأن؛ منها أزمة الغزو العراقي للكويت وما تبعها من نجاح الولايات المتحدة في تشكيل تحالف دولي لتحرير الكويت عسكرياً، والتي أكدت الانتقال من نظام عالمي ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة. الأمر نفسه يمكن استنتاجه في المرحلة الراهنة في تطور النظام العالمي، بدءاً من الأزمة الأوكرانية في عام ٢٠١٤ وما تبعها من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ثم الأزمة السورية وما تبعها من تدخل وحضور عسكري روسي بدءاً من عام ٢٠١٥. وأخيراً، وليس آخراً، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بنهاية أغسطس ٢٠٢١، وما تبعه من انكشاف حدود القوة الأمريكية في بناء أنظمة أو دول حليفة...إلخ. ومن ثم فالأزمة الروسية - الأوكرانية الراهنة هي حلقة جديدة في تكريس وتسريع عملية التحول في موازين القوى الدولية، وهي، من ناحية أخرى، أزمة كاشفة عن عمق هذا التحول.

٢- عودة سياسة الأحلاف الدولية، حيث اتسمت فترة الحرب الباردة بانتشار ظاهرة التحالفات العسكرية والأمنية، خاصة حلف "الناتو" (تأسس سنة ١٩٤٩) وحلف "وارسو" (تأسس سنة ١٩٥٥)، كحلفين عسكريين رئيسيين في قلب النظام العالمي آنذاك، وفي قلب المسرح الأهم للحرب الباردة، بالإضافة إلى بعض الأحلاف ذات الطابع الإقليمي؛ مثل حلف "جنوب شرق آسيا" Southeast Asia Treaty Organization المعروف أيضاً باسم حلف "مانيل" (تأسس سنة ١٩٥٤ بهدف الوقوف ضد المد





الشيوعي في جنوب شرق آسيا)، وحلف "المعاهدة المركزية" (حلف بغداد، تأسس سنة ١٩٥٥ بهدف محاصرة المد الشيوعي في الشرق الأوسط). لكن سياسة الأحلاف فقدت الكثير من أهميتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ما أدى إلى تفككها باستثناء حلف "الناطو"، الذي اضطر هو الآخر تحت تأثير هذه التحولات إلى إعادة تعريف دوره ومجاله الحيوي.^{٤٣}

لكن السنوات الخمس الأخيرة، شهدت عودة سياسة الأحلاف مرة أخرى. كان أهم مؤشرات هذه العودة إحياء "الحوار الأمني الرباعي" (The Quadrilateral Security Dialogue (QUAD) في عام ٢٠١٧ بين الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان، والذي شهد تطورات مهمة خلال العام الماضي (٢٠٢١) مع تحوله إلى الانعقاد على مستوى القمة. ورغم أنه لم يتحول بعد إلى حلف عسكري بالمعنى الدقيق، لكنه يصنف باعتباره "إطاراً استراتيجياً" لتنسيق السياسات والاستراتيجيات بين الدول الأربع داخل منطقة الإندوباسيفيك. وتأكّدت عودة سياسة الأحلاف مع تأسيس تحالف "أوكوس" AUKUS في سبتمبر ٢٠٢١ بين كل من الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة. كما كشفت موجة الاضطرابات الداخلية التي شهدتها كازخستان خلال شهر يناير ٢٠٢٢ عن الدور المهم لمنظمة "معاهدة الأمن الجماعي" التي يعود تأسيسها إلى بداية تسعينات القرن العشرين، لكن الدور المهم الذي لعبته في سرعة القضاء على هذه الاضطرابات فتح المجال أمام "المعاهدة" كتحالف أمني جماعي في منطقة وسط آسيا، بقيادة روسية.^{٤٤}

٣- شهد مفهوم القوة توسع نوعي ليشتمل على عناصر أخرى غير القنوات القتالية مثل امتلاك الدولة لعناصر مثل الموارد الطبيعية والمساحة والموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والتطور العسكري والنمو الاقتصادي، وكذلك مثلت السيبرانية مجال آخر لاستعراض القوة، وممارسة النفوذ وتحقيق التفوق والتنافس الدولي، فلم تعد ترسانات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل هي المعيار الأساسي لقياس القوة بعد الثورة المعلوماتية، إذ وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال أسلحة من نوع جديد تعضي إلى احراز النصر





وكسب المعركة متجاوزة الفواعل بذلك الحدود الجغرافية والتقليل من الخسائر المادية والبشرية، كذلك جعلت ظاهرة الفضاء السيبراني أهم خصائص عصر المعلومات والاتصالات وبدون منازع.^{٤٥} وعلى ضوء ذلك بدا في الأفق ميدان جديد للمعركة والتنازع بين القوى الدولية وذلك بعد الأرض، البحر، الجو والفضاء، فاستهداف الهجوم للبنية المعلوماتية يمكن أن يشكل ضربة قاضية لاقتصاد بلد من البلدان، أو يمكنه إلحاق الضرر الفادح في كل القطاعات التي يمكن التسلل لها إلكترونياً سواء كانت عسكرية أو مدنية.^{٤٦}

والاعتبارات السابقة حول طبيعة الفضاء السيبراني، تضع تحديات أمام الفواعل من الدول، حيث لا تستطيع الدول أن تعبر عن سيادتها في الفضاء السيبراني، لأن اعتماد الناس على هذا البعد التكنولوجي يجعله عرضة بشكل خاص للأعمال العدائية، فلا يزال المهاجمون السيبرانيون يتمتعون بمميزات تفوق إمكانات المدافعين بسبب التأثير المفاجئ الذي لا يمكن أن يقلل من قوته أي أسلوب أمني أو دفاعي سلبي أو حتى إيجابي بشكل تام، كما أن هؤلاء المهاجمين يمتلكون القدرة على إخفاء آثارهم، ولا تسمح الحالة المعرفية بوضع توصيف دقيق للعمليات الهجومية التي تحدث في الفضاء السيبراني، الأمر الذي يجعلنا في مواجهة جميع الاحتمالات.^{٤٧}

وفي سياق كل ما سبق فإن الأزمة الروسية-الأوكرانية، هي جزء من سلسلة من الأزمات المترابطة في سياق عملية التحول الجارية في النظام العالمي. وكلما اقترب اكتمال عملية الانتقال والتحول كلما كان تأثير مثل هذه الأزمات أكثر وضوحاً، وهو ما قد ينطبق على حالة الأزمة الروسية-الأوكرانية الراهنة.

المطلب الثاني: الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية

تضمن موقف الصين من الحرب الروسية على أوكرانيا تناقضاً واضحاً يثير تساؤلات بحثية متعددة أمام المحلل السياسي ليقف على تفسيرات ذلك التناقض والحدود والقيود التي تحكم هذا الموقف. فعلى نقيض الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول العالم الراضية عن النظام الدولي الحالي، لم





تعلن الصين اتهامها لروسيا بعدم الشرعية الدولية ولم تعلن صراحةً إدانتها للحرب الروسية على أوكرانيا، كذلك لم تستخدم التصريحات الرسمية ووسائل الإعلام الرسمية الصينية مصطلح "الغزو الروسي على أوكرانيا" بل أنها تصفه بـ "العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا" منذ اندلاع الحرب في فبراير ٢٠٢٢ حتى الآن. أي أن الموقف الرسمي لجمهورية الصين الشعبية لم يكن مؤيداً بشكل رسمي للحرب الروسية على أوكرانيا، لكنه كان متناقضاً لعدم إدانتها للحرب، أو اعتبارها غزو لأوكرانيا، إلى جانب رفض بكين الانضمام إلى العقوبات الغربية الاقتصادية المفروضة على روسيا، مع إلقاء اللوم على الغرب في تأجيج الصراع، والتصريح بأن الاستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي هي السبب الرئيسي في الصراع منذ بدايته.

فقد صرحت الصين بأن "نأمل أن تلتزم جميع الأطراف الدولية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بحل الخلافات من خلال المفاوضات ومعالجة المخاوف المشروعة لجميع الأطراف ومنع استمرار تصعيد الموقف". ولم تُلقي الصين اللوم على روسيا بأي من التصريحات والمواقف الرسمية، ولكنها أرجعت السبب الرئيسي في الصراع إلى توسعات حلف شمال الأطلسي. فقد صرح وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" بـ: "ضرورة احترام أراضي الدول وسيادتها بما في ذلك أوكرانيا مع وجوب التعامل بشكل مناسب مع مخاوف موسكو". ولم يختلف هذا الموقف الصيني عن موقفها من الضم الروسي لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ حيث لم تعلن الصين رسمياً اعتراضها على الضم ولم تعتبره احتلال وتوسع إقليمياً، بالإضافة إلى امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الأمريكي الألباني لإدانة روسيا في ضم القرم مستخدمةً في ذلك حق الفيتو باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.^{٤٨}

أولاً: هيكل المنافع والمصالح الصينية من الأزمة الروسية الأوكرانية:

يمكن تصور مجموعة من المصالح الصينية المهمة، التي مثلت بدورها محددات رئيسية في الحسابات الصينية في الأزمة الروسية- الأوكرانية الراهنة.





المنفعة الأولى، تتعلق بالعمل على تعزيز دور الأزمة في تسريع عملية الانتقال داخل النظام العالمي وفي اتجاه بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهو هدف صيني- روسي مشترك تم التعبير عنه في مناسبات مختلفة، كان آخرها وأهمها البيان الصادر عن قمة "بوتين- شي جينبينج" في ٤ فبراير الجاري على هامش دورة الألعاب الشتوية الأولمبية في بكين (٤-٢٠ فبراير الحالي). فقد وجه البيان انتقادات شديدة للولايات المتحدة، وحملها مسؤوليات تدهور الأمن العالمي في أوروبا وفي آسيا- المحيط الهادي. كما تحدث البيان عن شراكة استراتيجية "بلا حدود" بين البلدين، اللذين عارضوا فيه بشكل صريح توسع "النااتو" شرقاً واعتبروه جزءاً من نهج "حقبة الحرب الباردة". ومن ثم جاءت الأزمة الروسية- الأوكرانية الراهنة لتؤكد هذا التوافق الروسي- الصيني، وفرصة للعمل على تعزيز النتائج والتداعيات الاستراتيجية للأزمة على المديين القريب والمتوسط. في هذا السياق أيضاً، جاء الموقف الصيني عقب بدء العمليات العسكرية الروسية داخل أوكرانيا ليعبر عن "تفهم" الصين للمخاوف الأمنية الروسية على حدودها الغربية، وهو ما دفع الصين إلى رفض تكييف العمليات العسكرية الروسية داخل أوكرانيا على أنها "غزو"، أو "اعتداء" على السيادة الأوكرانية، على نحو ما ذهبت إليه المواقف الأمريكية والأوروبية. ومن ثم جاءت الأزمة الأوكرانية، ٢٠٢٢، وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية النااتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقعها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب.^{٤٩}





المنفعة الصينية الثانية، تتمثل في استغلال الأزمة لتوصيل رسائل واضحة للولايات المتحدة، وحلفائها وللنخبة الحاكمة في تايوان، بأنه عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن القومي فإن حسابات الدول لا تتسم بالمرونة، ولا تخضع للمقايضات أو المساومات. ومن ثم، فإن ما يصدق على الحسابات الروسية في قضية توسع "النااتو" في اتجاه الحدود الروسية، والحسابات غير الدقيقة للنخبة الحاكمة في أوكرانيا، يصدق أيضاً على قضية تايوان باعتبارها قضية أمن قومي بالنسبة للصين، وأن الحسابات الصينية في هذه القضية لا يمكن أن تخضع هي الأخرى لأية مساومات أو مقايضات. ومن ثم، لا يمكن استبعاد استخدام الصين القوة العسكرية في حالة إقدام النخبة الحاكمة في تايوان على إعلان الاستقلال من جانب واحد أو بدعم من الولايات المتحدة. وإذا كان بمقدور الاقتصاد الروسي -الأقل بكثير من حجم الاقتصاد الصيني- تحمل التكاليف الاقتصادية المتوقعة لقرار استخدام القوة العسكرية ضد أوكرانيا، فإن الصين بإمكانها أيضاً تحمل مثل هذه التكاليف، في حالة اضطرارها إلى استخدام القوة العسكرية ضد تايوان لإجبارها على الالتزام بالسيادة الصينية والأمن القومي الصيني.^{٥٠}

المنفعة الثالثة، تنصرف إلى كشف خطورة التحالفات الأمنية في المرحلة الراهنة في النظام العالمي، وخطورة التفكير بعقلية الحرب الباردة، خاصة على خلفية اتجاه الولايات المتحدة إلى إحياء "كواد"، ثم تأسيس تحالف "أوكوس". إن انكشاف حدود فعالية حلف "النااتو" في تحقيق الأمن الأوروبي، بل كيف تحول مشروع توسيع الحلف إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي والعالمي، يمكن سحبه -وفقاً للرؤية الصينية- على شبكة التحالفات الأمريكية في الإندوباسيفيك والتي تستهدف بالأساس احتواء الصين وإجهاض مشروع الصعود الصيني. وقد عبرت الصين عن هذه الفرضية أكثر من مرة، خاصة عندما حاولت الولايات المتحدة تحويل "كواد" إلى "نااتو آسيوي".^{٥١}

وحتى فيما يتعلق بالعلاقة الصينية المباشرة مع حلف "النااتو"، فإن هذه العلاقة لا تخلو من مشكلات، خاصة بعد أن اتجه الأخير لأول مرة إلى وصف الصين (أثناء اجتماع الحلف في ١٤ يونيو ٢٠٢١)





بأنها "تحدي خطير" "Serious Challenges"، وهو ما أكده البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، والذي أشار إلى الصين بشكل سلبي أكثر من مرة. من ذلك إشارة البيان إلى أنه "يمكن لنفوذ الصين المتزايد وسياساتها الدولية أن تطرح تحديات نحتاج إلى معالجتها معاً كحلف. سوف نتواصل مع الصين بهدف الدفاع عن المصالح الأمنية للحلف". وفي موضع آخر يقول البيان: "تطرح طموحات الصين المعلنة وسلوكها الحازم تحديات منهجية للنظام الدولي القائم على القواعد وللمجالات ذات الصلة بأمن الحلف. نحن قلقون من تلك السياسات القسرية التي تتعارض مع القيم الأساسية المنصوص عليها في معاهدة واشنطن. تعمل الصين على توسيع ترسانتها النووية بسرعة بمزيد من الرؤوس الحربية وعدد أكبر من أنظمة الإطلاق المتطورة. كما تتعاون عسكرياً مع روسيا، بما في ذلك من خلال المشاركة في التدريبات الروسية في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ما زلنا نشعر بالقلق إزاء افتقار الصين للشفافية".^{٥٢}

هذا التطور السلبي من وجهة نظر الصين، دفع بالأخيرة، من خلال بعثة الصين لدى الاتحاد الأوروبي، إلى إصدار بيان في ١٥ يونيو ٢٠٢١، حذر "الناطو" من أن الصين لن تقف "مكتوفة الأيدي" إزاء "أية تحديات تواجهها من جانب الحلف"، مؤكداً أن الصين لا تمثل "تحدياً نظامياً" "systemic challenge" لأي دولة، ولا يجب على "الناطو" المبالغة في القوة العسكرية الصينية، ويجب أن يلعب بدلاً من ذلك دوراً في الاستقرار العالمي والإقليمي.^{٥٣}

ثانياً: توازن القوى وأولوية التركيز الأميركي على الصين:

إن حرب روسيا في أوكرانيا ستُغيّر التصورات الجيوسياسية أكبر بكثير من تغييرها للواقع الجيوسياسي، وفي حين أن روسيا تحت حكم الرئيس، فلاديمير بوتين، تُشكّل تحدياً قصير المدى، ستظل الصين تمثل التهديد الكبير على المديين المتوسط والطويل. فالتهديد القادم من الصين جذري، لأن الصين تعمل على تضيق فجوة القوة مع الولايات المتحدة، وستحاول الصين التصرف باعتبارها دولة أكثر مسؤولية حتى في





الوقت الذي تتقرب فيه من روسيا، وقد تؤكد الصين أنها ليست دولة خارجة عن القانون، مثل روسيا، بينما تضاعف من جهودها في إنشاء مجال نفوذ من خلال الإكراه غير العسكري، كما تفعل في الواقع. وفي الوقت الذي يجب أن تعطي فيه الولايات المتحدة الأولوية لمواجهة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى مواجهتها بالقوة. وحتى أوروبا، التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الأميركية لا يمكن الاستغناء عنها. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك حاليًا القدرات العملياتية لالتزام كامل طويل الأمد بقضيتين كبيرتين في مواجهة روسيا والصين، فإن الواقع الجيوسياسي يفرض عليها ذلك، ولن يكون أمام حلفائها وشركائها على جبهتي أوروبا والهند والمحيط الهادئ خيار سوى إلزام أنفسهم بنشاط أكبر في إدارة هاتين القضيتين، وخاصة في ظل وجود دعم مشترك بين الصين وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النظام الدولي بدلاً من العمل على كسب النفوذ من داخل المؤسسات القائمة. وإذا كانت واشنطن تواجه الآن تحديات صينية وروسية، فإنه يجب عليها بالضرورة تمكين حلفائها وتجديد ترتيبات تقاسم الأعباء في آسيا وأوروبا. وتساعد استراتيجية إدارة بايدن الكبرى على القيام بالأمرين من خلال تركيزها الخاص على بناء العمل الشبكي للشراكات المرنة والمؤسسات والتحالفات ومجموعات الدول؛ حيث طوّرت الولايات المتحدة تشكيلات (خمسة- أربعة- ثلاثة- اثنان) في آسيا بدأت بتعزيز التحالف الاستخباراتي "خمس أعين" (FVEY) إلى نشر الحوار الأمني الرباعي، وتوقيع الاتفاقية الأمنية الثلاثية "أوكوس" (AUKUS) ثم تعزيز التحالفات العسكرية الثنائية تعزيزًا للعمل الشبكي لإدارة بايدن في آسيا.

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار





الالتزام العسكري في المنطقتين. ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية. وهذا قد يجبر بكين وموسكو على تبني نهج أكثر منطقية مع جيرانهما.^{٤٥}

الخاتمة:

من خلال مقارنة التنافس الصيني الأمريكي يتبين لنا عدد من النتائج تتمثل فيما يلي:

• ظاهرة التنافس الدولي من الظواهر السائدة والتي تسير العلاقات الدولية الحالية، التي تتميز باضمحلال وتناقض درجة الصدمات والحروب العسكرية المباشرة. ويرجع ذلك عموماً إلى سيادة المتغير الاقتصادي وتحكمه في أولويات ومصالح الدول. كما تعتبر العلاقات الأمريكية الصينية أهم نماذج ظاهرة التنافس الدولي وشمولها العديد من القضايا وعلى مستويات مختلفة اقتصادياً سياسياً أمنياً وحتى إيديولوجياً،

• لكن رغم حجم الخلافات وتزايدها وشمولها تعتبر العلاقات الأمريكية الصينية الثنائية من أهم أوجه التوازنات الدولية المعاصرة حيث يتجلى حرص الطرفين تقادي الوصول إلى مراحل التوتر الحاد. فالتنافس في العلاقات الأمريكية الصينية هو حالة طبيعية في العلاقات الدولية عموماً، حيث أنها علاقات قائمة على القوة من أجل تحقيق المصلحة، كما أن التعاون والاعتماد المتبادل أحد أوجه العلاقات بين البلدين خاصة على المستوى الاقتصادي والتجاري لذلك تبقى السيناريوهات المستقبلية حول توجه هذه العلاقات وتطورها نحو التعاون والتنافس أمر جد صعب في ظل التغيرات والظروف في البيئة الدولية التي تعتبر سمتها الأساسية.

• تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول أخرى سيعمل على تهديد الأمن الجماعي الدولي، وهو ما يعزز اتجاه إعادة الاعتبار للقانون الدولي والمنظمات الدولية في حفظ الأمن والسلم





الدوليين، خاصة وأنه من المرجح أن تنتقل الحرب الباردة الجديدة عبر الفضاء السيبراني إلى داخل المعسكر الغربي من قبل روسيا والصين إلى حين تحقيق التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي.

- جاءت الأزمة الأوكرانية، ٢٠٢٢، وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب.

- أيًا كانت تلك النتائج التي ستنتهي إليها حرب روسيا على أوكرانيا، فإنها لا شك ستؤثر على بنية النظام الدولي، خاصة من حيث أنماط التفاعلات الدولية بعد الحرب، وتوازنات النظام الدولي القائم ومسارته المستقبلية، واحتمالات إعادة تشكيل دوائر ومناطق نفوذ الوحدات الدولية، وصياغة الأنساق الأمنية الإقليمية والدولية، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط.

الهوامش:

- ١ منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، ١٩٩٧، ص ٣٦.
- ٢ جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لبنان، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ١٤١-١٤٢.
- ٣ حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل. الجزائر: منشورات خير جليس. ٢٠٠٧، ص ٢٣-٢٥.
- ٤ علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر، ٢٠٠٤، ص ٦.
- ٥ جيمس و روبرت، مرجع سابق، ص ١٤٠.





- ٦ منير محمود بدوي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
- ٧ جيمس و روبرت ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .
- *ومن تلك التعاريف نجد تعريف (Aron Raymond) الذي يعرف النزاع على أنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح". (Battistella, ٢٠٠٦) ويعرفه (Vergison Allen) بأنه يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، و في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، (قادري، ٢٠٠٧ ، ص ١٢).
- ٨ حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨، ص ٧.
- ٩ المرجع السابق، ص ١٤ .
- ١٠ علاء أبو عامر ، مرجع سابق، ص ١٩١ .
- ١١ المرجع السابق، ص ٣٠ .
- ١٢ عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ١٩٩٢، ص ١٢ .
- ١٣ علاء عبد الحفيظ، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة". بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية: المجلة العربية للعلوم السياسية. عدد ٤٧-٤٨، ٢٠١٥، ص ١٠-١١ .
- ١٤ زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. ليبيا: دار الرواد، ٢٠٠٢، ص ٨١-٨٢ .
- ١٥ إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٧٧ .
- ١٦ محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة. الأسكندرية: دار الفكر الجامعي ٢٠٠٧، ص ١٩١ .
- ١٧ وليام وولفوت، استقرار عالم القطب الواحد، ترجمة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية. عدد ٣٦، ٢٠٠١، ص ٧-٨ .
- ١٨ أحمد ثابت، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دورة القوة والتوازن الدولي الجديد". مجلة السياسة الدولية. عدد ١٧١، ٢٠٠٨، ص ٨ .
- ١٩ نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣، ص ٤٠٠ .
- ٢٠ البنك الدولي، اجمالي الناتج المحلي للصين ، ٢٠١٩ .





٢١ المرجع السابق

٢٢ أشرف رفيق، "الأنفاق السياحي الصيني الأعلى في العالم". منشورة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩، على الرابط:

<https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2019-03-07-1.3505461>

٢٣ (PNUE, ٢٠١٩)

٢٤ البنك الدولي، إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، ٢٠١٩.

٢٥ مركز دراسات الصين وآسيا، ٢٠١٦، رابط: [/https://chinaasia-rc.org/](https://chinaasia-rc.org/).

٢٦ جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: عبدالله ابراهيم. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٤٦.

٢٧ الحرة، ٢٠١٩. رابط: <https://www.alhurra.com/choice-alhurra/2019/05/13>.

٢٨ هدى متيكس، "الصعود الصيني: التحليلات والمحاذير". مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، ٢٠٠٧، ص ٧٧.

٢٩ مركز دراسات الصين وآسيا، ٢٠١٦، رابط: [/https://chinaasia-rc.org/](https://chinaasia-rc.org/).

٣٠ محمد ياسين خضير، "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي". رابط: <https://mcsr.net/news215>.

٣١، SIPRI، ٢٠٢٠.

٣٢ مركز دراسات الصين وآسيا، ٢٠١٦. [/https://chinaasia-rc.org/](https://chinaasia-rc.org/).

٣٣ جوزيف ناي، مرجع سابق، ص ٤٧.

٣٤ محمد ياسين خضير، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٣٥ أنور عبد المالك، نحن والصعود الآسيوي رؤية حضارية. مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، ٢٠٠٧، ص ٦٤.

٣٦ Nye, Joseph, Nye. (٢٠٠٤). Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York, Public Affairs), P3-19, see the link:

<https://webfiles.uci.edu/schofer/classes/2010soc2/readings/8%20Nye%20Soft%20Power%20Ch%201.pdf>





- ٣٧ محمد على الحاج، الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، بيروت: مركز الحرب الناعمة للدراسات، ٢٠١٤، ص ٢٢.
- ٣٨ المرجع السابق، ص ٢٣.
- ٣٩ أسامة أبو ارشيد، المنافسة الحيواستراتيجية الأمريكية - الصينية على نظام عالمي جديد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد إبريل، ٢٠٢١، ص ١-٢.
- ٤٠ شفيعة حداد، "الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد العاشر، ٢٠١٣، ص ١١٣-١١٤.
- ٤١ Ikenberry, John. (٢٠١٤), Power: Order and Change in World Politics. Cambridge University Pres, P3.
- ٤٢ Mearshiemer, John .(٢٠١٤a). China's Unpeaceful Rise, in: Colin Elmanand Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London.,P102
- ٤٣ طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٦، ٢٠١٠، ص ١٣٥ - ١٣٧.
- ٤٤ نورهان الشيخ، ضرورة وقف التصعيد وعدم الانزلاق لحرب لا منتصر فيها ولا مهزوم، مجلة آراء، الصادرة عن مركز الخليج، عدد رقم ١٧٧، أغسطس ٢٠٢٢
- ٤٥ مصطفى ابراهيم الشمري، الأمن السيرياني وأثره في الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. ١٠، ع ١، ٢٠٢١، ص ١٥٨ - ١٥٩.
- ٤٦ باسكال بونيفاس، الجيوبوليتيك: مقارنة لفهم العالم في ٤٨ مقالا. ترجمة: إياد عيسى. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠٢٠، ص ٨١.
- ٤٧ جوزيف هينروتين وآخرون، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم "الجزء الثاني"، ترجمة: أيمن منير. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٩، ص ٧١.
- ٤٨ لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، دراسة صادرة عن مركز الدراسات العربية الأورسية، في ٤ مارس ٢٠٢٢، منشورة على الرابط:





- ٤٩ عبد الله العقرباوي، "هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد؟"، الجزيرة نت، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٢، <https://bit.ly/٣١RuKfU>.
- ٥٠ ديفيد ساكس، ماذا تتعلم الصين من حرب روسيا في أوكرانيا؟، دراسة منشورة في "فورين أفييرز"، ١٨ مايو ٢٠٢٢، رابط: <https://www.independentarabia.com/node/٣٣٢٦٣١>.
- ٥١ "حلف الناتو: لماذا تم تأسيسه وكيف توسع في شرق أوروبا؟"، DW، ١٣ فبراير/شباط ٢٠٢٢، <https://p.dw.com/p/٤٦kVK>.
- ٥٢ "Brussels Summit Communiqué", issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Brussels, 14 June 2021. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_185000.htm?selectedLocale=en
- ٥٣ "China Warns NATO It Won't 'Sit Back' If Challenged by the Bloc", Bloomberg, ١٤ June 2021. <https://www.bnnbloomberg.ca/china-warns-nato-it-won-t-sit-back-if-challenged-by-the-bloc-1.1617013>
- ٥٤ Anne-Marie Slaughter et al., U.S. Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S. Foreign Policy," March 21, 2022. "accessed April 1, 2022". <https://bit.ly/3j3906j>.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

١. أحمد ثابت، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دورة القوة والتوازن الدولي الجديد". مجلة السياسة الدولية. عدد ١٧١، ٢٠٠٨.
٢. أسامة أبو ارشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية - الصينية على نظام عالمي جديد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد إبريل، ٢٠٢١.
٣. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢.





٤. أنور عبد المالك، نحن والصعود الأسيوي رؤية حضارية. مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، ٢٠٠٧.
٥. جيمس وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦.
٦. حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨.
٧. حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل. الجزائر: منشورات خير جليس ٢٠٠٧.
٨. زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. ليبيا: دار الرواد، ٢٠٠٢، ص ٨١-٨٢.
٩. شفيعة حداد، "الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد العاشر، ٢٠١٣.
١٠. طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٦، ٢٠١٠.
١١. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ١٩٩٢.
١٢. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر، ٢٠٠٤.
١٣. علاء عبد الحفيظ، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة". بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية: المجلة العربية للعلوم السياسية. عدد ٤٧-٤٨، ٢٠١٥.
١٤. محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ٢٠٠٧.
١٥. محمد علي الحاج، الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، بيروت: مركز الحرب الناعمة للدراسات، ٢٠١٤.
١٦. مصطفى إبراهيم الشمري، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. ١٠، ع ١، ٢٠٢١.
١٧. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، ١٩٩٧.
١٨. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.
١٩. نورهان الشيخ، ضرورة وقف التصعيد وعدم الانزلاق لحرب لا منتصر فيها ولا مهزوم، مجلة آراء، الصادرة عن مركز الخليج، عدد رقم ١٧٧، أغسطس ٢٠٢٢.





٢٠. هدى متيكس، "الصعود الصيني: التحليلات والمحاذير". مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، ٢٠٠٧.

ثانيًا: كتب مترجمة:-

١. باسكال بونيفاس، الجيوبوليتيك: مقارنة لفهم العالم في ٤٨ مقالا. ترجمة: إياد عيسى. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠٢٠.

٢. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: عبدالله ابراهيم. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٣. جوزيف هينروتين وآخرون، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم "الجزء الثاني"، ترجمة: أيمن منير. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٩.

٤. وليام وولفوت، استقرار عالم القطب الواحد، ترجمة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية. عدد ٣٦، ٢٠٠١.

ثالثًا: مراجع أجنبية:-

١. Ikenberry, John. (2014), Power: Order and Change in World Politics. Cambridge University Pres.

٢. Mearshiemer, John. (2014a). China's Unpeaceful Rise, in: Colin Elmanand Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London.

رابعًا: مواقع إلكترونية:-

١- أشرف رفيق، "الأنفاق السياحي الصيني الأعلى في العالم". منشورة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩، على الرابط:
<https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2019-03-07-1.3505461>

٢- محمد ياسين خضير، "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي". رابط: <https://mcsr.net/news215>.

٣- لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، دراسة صادرة عن مركز الدراسات العربية الأورسية، في ٤ مارس ٢٠٢٢، منشورة على الرابط: <https://eurasiaar.org/article/analysis-chinese-position-russian-ukrainian-crisis>

٤- عبد الله العقرباوي، "هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد؟"، الجزيرة نت، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3IRuKfU>.





- ٥- ديفيد ساكس، ماذا تتعلم الصين من حرب روسيا في أوكرانيا؟، دراسة منشورة في "فورين أفيرز"، ١٨ مايو ٢٠٢٢،
رابط: <https://www.independentarabia.com/node/٣٣٢٦٣١>
- ٦- "Brussels Summit Communiqué", issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Brussels, 14 June 2021.
https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_185000.htm?selectedLocale=en
- ٧- "China Warns NATO It Won't 'Sit Back' If Challenged by the Bloc", Bloomberg, 14 June 2021. <https://www.bnnbloomberg.ca/china-warns-nato-it-won-t-sit-back-if-challenged-by-the-bloc-1.1617013>
- ٨- Anne-Marie Slaughter et al., U.S. Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S. Foreign Policy," March 21, 2022. "accessed April 1, 2022". <https://bit.ly/3j3906j>.
- ٩- Nye, Joseph, Nye. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York, Public Affairs), P3-19, see the link: <https://webfiles.uci.edu/schofer/classes/2010soc2/readings/8%20Nye%20Soft%20Power%20Ch%201.pdf>



